

رسالة ملكية الى المشاركين في أشغال المؤتمر الإقليمي حول التربية على حقوق الإنسان في الدول العربية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 29 شوال 1419هـ الموافق 17 فبراير 1999م، رسالة إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الإقليمي حول «التربية على حقوق الإنسان في الدول العربية» الذي نظمتها الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، وبمعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

انطلقت بالرياض وذلك الملك الحسن الثاني .

وقبما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها السيد محمد الكتاني مكلف بمهمة بالديوان:

الحمد لله وحده،

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

السيد المدير العام لليونسكو،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السادة والسيدات،

يسعدنا أن نرحب بكم على أرض المملكة المغربية وأن نعرب لكم عن
اعتزازها باحتضان هذا المؤتمر حول موضوع التربية وحقوق الإنسان الأول من
توعه في العالم العربي والذي نحيطه ببإلغ عنايتنا وسامي رعايتنا تعبيراً
من جلالتنا عن الاهتمام الكبير الذي ما فتئنا نوليّه لشؤون التربية والحقوق
الإنسان باعتبارها أساس القوميات الحضارية التي ينتمي عليها حاضر
ومستقبل أبنائنا وأمتنا والإنسانية جمعاء.

وإننا إذ نرحب بالسادة المشاركين في هذا المؤتمر وفي مقدمتهم المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والوزراء الممثلون لحكومات الدول العربية المشاركة، فنأمل أن يكون ترسيخنا لحقوق الإنسان في مملكتنا ومساندتنا لجهود المنظمات الدولية الرامية إلى تفعيل ممارسة تلك الحقوق، بمثابة دعم معنوي يحث جمعكم المبارك هذا على بلورة إعلان عربي يسهم بالخط الأوفر في تعميق الوعي بحقوق الإنسان وتخليق الأجيال الصاعدة بنيمها النبيلة.

وما الاستجابة التي لقيتها الدعوة لهذا المؤتمر إلا دليل على اهتمام الدول العربية بمشروع التربية على حقوق الإنسان كمطمح حضاري يستمد مقوماته من التراث العربي والقيم المشعة للدين الإسلامي الحنيف الذي من أهم مقاصد شريعته السمحة تجاوز المفهوم الضيق للحق إلى التكريم الإلهي الشامل للإنسان انطلاقاً من قوله تعالى: «ولقد كرّمنا بني آدم».

ونغتنم هذه المناسبة لنجدد إكبارنا وتقديرنا البالغ لإقدام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على تخصيص العشرة الحالية للتربية على حقوق الإنسان لتحفيز الدول والحكومات والمجتمعات على إعطاء هذا الموضوع الأولوية التي يستحقها، كما يسعدنا أن ننوّه بالجهود القيمة التي قامت بها المندوبية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لتابعة هذا القرار والمسااعي التي مازالت تراصها من أجل حسن تنفيذ بوتيرة متسارعة في مختلف أقطار المعمور.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اخترنا لمملكتنا نظام الديمقراطية والتشبيث بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً، وكرسنا ذلك في ديباجة دستور المملكة وفي تشريعاتنا ومواقفنا ومنها المصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق

الإنسان سيرا على نهج والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس، الذي أصدر غداة الاستقلال ظهائر جد متقدمة عن الحريات العامة وتنظيم ممارستها وحرصا منا على بناء دولة الحق والقانون وتوسيع صلاحيات مؤسساتها وهياكلها التي آلينا على أنفسنا تحصينها وتفعيلها في تناسق تام إيمانا منا بأن هذه المؤسسات وهذه الهياكل هي بمثابة الشرايين للممارسة الديمقراطية، وبأن نرسخ المنهج الديمقراطي في الحياة اليومية وفق منهج دؤوب وصبور لا ينفصل عضويا عن تخليق المواطنين بشقافة حقوق الإنسان وإكسابهم الوعي بقيمتها.

لقد سرنا في هذا المنحى ونحن متشبثون بقيم حضارتنا العريقة وتراثنا الثقافي والروحي متفتحين على مكتسبات التجارب الإنسانية اقتناعا منا بأن 'التدماج في الكونية يجب أن يتم من خلال الحفاظ على الذاتية الثقافية كعنصر إغناء للتراث الإنساني، وهذا من شأنه أن يجنينا السقوط في غطية تفقد الأفراد والشعوب هويتهم وتجعلهم مجرد منفعلين بمحيطهم غير فاعلين فيه.

ذلكم أن حقوق الإنسان ليست حكرا على ثقافة أو حضارة دون أخرى، بل هي نتاج مسير تاريخي إنساني متنوع الروافد والمشارب والثقافات . وإذا كانت الإنسانية تطمح باستمرار إلى مزيد من العدل والتسامح والحرية، فإن التشجيع بمبادئ حقوق الإنسان واحترامها والنهوض بها يشكل أحد المقومات الأساسية للوصول إلى هذا المبتغى. وبقدر ما نعابن للأسف الشديد انتشار مظاهر العنف والتعصب والعنصرية والفر والامية بقدر ما ندرك أن تحقيق هذه الآمال الكبيرة يقتضي مواصلة العمل الجاد والمتواصل والتعاون بين الدول والمجتمعات لما فيه خير الإنسانية.

لقد عرفت قواعد القانون الدولي تطورا كبيرا لحماية حقوق الإنسان

والنهوض بها منذ إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإذا كانت القوانين والآليات والمؤسسات ضرورية لضمان حقوق الأفراد والجماعات فانه ما يزال أمامنا ما نعتبره البناء الحقيقي الذي يجب أن يقام على تلك القواعد ألا وهو جعل حقوق الإنسان تقارن من لدن الأفراد بواجب ذاتي والتزام أخلاقي ووعي بالمسؤولية .

ومما لا شك فيه أن التربية على حقوق الإنسان، أي تنشئة الأجيال الصاعدة على أساس التخلق بقيم تلك الحقوق والإيمان بها هو السبيل الموصلة الى تحقيق ما نتوخاه من تفعيل تلك الحقوق والتقييد بقيمها أخذا وعظما . وهناك تكمن الأهمية القصوى لمؤتمرنا لأنه يستهدف ندارس ما يمكن أن تقوم به المؤسسة التربوية في مجتمعاتنا العربية في مجال تنشئة واعية بمعاني حقوق الإنسان ووضع الخطط الملائمة لتكوين المواطنين وهم بعد في طور التعليم والتكوين التربوي على روح احترام الحقوق وتعاطيها في توازن والتزام .

ومن المعلوم لديكم أن إدماج حقوق الإنسان في التعليم الجامعي بكليات الحقوق قد غدا مكونا شائعا في كثير من الجامعات العربية. ولكن التجربة أثبتت أن تخليق المواطن ترويا بتنشئته على قيم تلك الحقوق يجب أن يبدأ في المرحلة المتقدمة والأساسية من التعليم.

وفي هذا السياق حرصنا دائما على توجيه حكوماتنا نحو العناية بحقوق الإنسان وإدماج مفاهيمها ضمن مناهج التربية ونحن سعداء أن نرى البرنامج الوطني للتربية وفق حقوق الإنسان الذي تسهر عليه الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية، يسير في الاتجاه الذي رسمناه ونحور الغاية التي نتطلع اليها، وهي أن نرى مجتمعنا المغربي يتفاعل مع تراثه الحضاري وعقيدته الدينية في انسجام وتكامل مع تفتحها على معطيات

الحضارة الإنسانية المعاصرة وما فيها من آليات وأنظمة تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته.

كما نعتقد أن إسهام الدول العربية ينبغي أن يكون غرذجا يحتذى في هذا السياق لما لها من تراث حضاري غني بثقافة حقوق الإنسان. ولنا اليقين في أن جبلا عربيا جديدا متشعبا بهذه الثقافة متفتحا على ما يزيدها عمقا وتنظيما سيمكن عالمنا العربي من أن يتبوأ المكانة اللائقة بتاريخه وقيمه المثلى وتحقيق تطلعاته الى حياة كريمة مساهمة بفعالية وبأوفر المظوظ في حضارة عالمنا وتقدمه .

أعانكم الله ووفقكم لإنجاز ما تطمحون إليه من خلال هذا المؤتمر من نتائج يمكن الانطلاق منها لبنا، مستقبل آمن ورغيد لأجيالنا الصاعدة.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.